

اقتصاد

مقال

إلى حيث لا حسابات ولا حساب

انعكست الازمة السياسية الداخلية والانقسامات الحادة بين السياسيين على البلد اجمالاً، وادت الى شلل على صعيد السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما انعكست التوترات الاقليمية بشكل سلبي على المؤشرات الاقتصادية والمالية اللبنانية، ما اوصل البلاد الى شفير الهاوية المالية والاقتصادية. الى جانب ذلك، انتشرت في الاونة الاخيرة موجة اعتراضات على الضريبة المقطوعة، كانت اقترت منذ سنوات كحل لتمويل خزانة الدولة قبل اقرار ضريبة القيمة المضافة، وتم وقف العمل بها مرات عدة.

يسأل البعض، اما آن لهذا الشعب ان يستريح من الضرائب التي تذهب الى حيث لا حسابات ولا حساب، والى المكان الوحيد في الدولة الذي يستعمل فيه الناس جداول الضرب والطرح والجمع والقسمة التي تعلموها في الصغر كالنقش في الحجر.

اما آن لهذا الشعب ان يصرخ على الاقل من الوجع، ولا نقول يعترض او يستنكر او يتظاهر او يكتب مقالات جدرانية على الطريقة القديمة.

اما آن لهذا الشعب طبعاً، ان يسأل السؤال الشهير: وماذا بعد؟ ثمّة من يمسخ في الدولة ما فيها من خيارات عالية من دون حسابات على طريقة امرأة قيصر فوق الشبهات، في حين ان المواطنين يعتبروا مشبوهين بسبب عدم دفع ضرائبهم كاملة.

قبل ان نحكي في القضايا الكبرى، لنمر على هذه القضية التافهة، المسماة المال العام، ولو مرور الكرام على اصحاب البيت. نتسامر في موضوعها ليلاً في ما بيننا، وهمساً من دون صراخ، لنسأل: كيف يتجرأون على مال السلطان، ويتلاعبون بارقامه كما يشاؤون، ويبرزون الاسباب ليصبح المكلف المسكين هو "الغلطان". اعطونا تعويضاتنا قبل ان يصبح الضمان على شفير الافلاس. افتحوا تعاونيات للناس وليس للفقراء. الفقراء لا امل لهم في رؤية ما في داخل التعاونية، اذ لا اموال للدعم.

عمموا النقل العام لعله يخفف من وطأة الازدحام على الناس. كل ما ذكرناه يلزمه المال، والمال غير موجود. الغلاء يأكل كل شيء حتى اكياس النايلون التي تتسع للسير من المشتريات. الخزانة العامة فارغة ومدبونة وغيره وغيره. الحسابات العامة للدولة غلط. هذه نكتة مبكية، تماماً مثل رقصة الديك المذبوح من الالم.

يبدو ان الاقتصاد اللبناني اقترب من اطفاء كل محرقاته ما ينذر ليس بأزمة بل بكارثة اجتماعية، في غياب اي بوادر قريبة للحل الذي يجب ان ينقسم الى حلين: • الحل السياسي، ويرتكز على تشكيل الحكومة ما يعيد الثقة الى الاقتصاد والمتعاملين معه من مستثمرين ومؤسسات دولية، واقرار سلسلة مشاريع قد تساهم الى حد ما في دعم بعض القطاعات.

• الحل الاقتصادي، الذي يتمثل في تنفيذ خطة اقتصادية تسمح باعادة اطلاق عجلة النمو عبر تصور شامل لكيفية ادارة المالية العامة، مع الاخذ في الاعتبار العامل الاقتصادي، اي ربط الانقاذ المالي بخطة اقتصادية تستند الى اعادة اطلاق النمو الاقتصادي. على ان تتزامن هذه الخطة مع اجراءات اصلاحية تضع حدا للمدبونية، اضافة الى الاسراع في اقرار الموازنة العامة.

عصام شلهوب

فالمساحة الاضافية يمكن ان تتوافر من خلال اللجوء الى البقعة غير المستعملة من المرفأ، منها الهنغارات الموجودة والتي كانت تستعمل سابقاً لتخزين بضائع التجار حين لم تكن المستوعبات مستعملة. علينا القول في هذا السياق ان المخازن حالياً مقفلة، والاملاك الموجودة وراء مرفأ بيروت التي تملكها شركة المرفأ وبلدية بيروت فارغة كسوق السمك والمسلخ وغيرهما. تؤكد المعلومات ان هذه المساحات المتوافرة لا يمكن ان يتم اشغالها من الان لمدة 15 سنة، خصوصاً وان قدرة التخزين وفق المواصفات العالمية تسمح بوضع خمسة مستوعبات فوق بعضها البعض، فيما يتم اليوم وضع اربعة مستوعبات فقط. كل الحجج المتوافرة حتى الان كانت تهدف الى القيام بعملية الردم. على الرغم من اعتراض الاحزاب المسيحية الخمسة، التيار الوطني الحر، الكتائب، القوات اللبنانية، المرده والطاشناق، كذلك البطريركية المارونية ونقابة اصحاب الشاحنات العاملة في مرفأ بيروت، استمرت محاولات الردم وتم تعطيل الحوض بعدما ردم جزئياً ولم يعد في امكان السفن الكبيرة الدخول اليه. جرت محاولات في المرحلة الاخيرة لاجاد تسوية ترضي الجميع، الا انها لم تنجح.

الامر لم يتوقف عند هذا الحد. اذ افادت معلومات ان احدى الدراسات التي اجرتها منظمة دولية بينت ان البوارج العسكرية الضخمة لا يمكنها الدخول الى مرفأ بيروت بسبب عمليات الردم في الحوض الرابع المخصص لمثل هذه البوارج، ولم يعد لديها ملجأ على ساحل المتوسط سوى مرفأ حيفا. ولا بد هنا من الاشارة الى ان عمليات الردم استمرت على الرغم من تدخل عدد من السفراء الاوروبيين وخصوصاً السفير الفرنسي لعدم اقبال هذا الحوض، كونه المنفذ الوحيد المحايد لتلك الدول على ساحل المتوسط، خصوصاً وان مرفأ طرطوس تشغله البوارج الروسية ومرفأ حيفا "تحصيل حاصل". لا شك في ان اقبال الحوض يمنع على السفن الحربية الكبرى دخول مرفأ بيروت، لذا قامت من قيادة الجيش بتدخل مباشر لوقف عملية الردم واقفل الموضوع.

ردم الحوض الرابع بكلفة 270 مليون دولار مخاوف على دور مرفأ بيروت كمرفأ عام

ملف توسيع مرفأ بيروت فتح من جديد في الاونة الاخيرة، عبر العودة الى الحديث عن ردم الحوض الرابع من دون معرفة الموجبات التي اعيد على اساسها مشروع الردم الى التداول، في وقت ظن الجميع انه طوي الى غير رجعة، خصوصاً بعد طلب قيادة الجيش اقبال هذا الملف



تخوف من تحويل مرفأ بيروت الى عقارات مفرزة.

اعتبار اعماله مثابة استكمال للاشغال السابقة، ويتطلب هذا الامر اجراء مناقصة جديدة. بالنسبة الى المتعهدين الذين هم على معرفة بهذه الاعمال، فان كلفة الردم لا تتعدى 40 مليون دولار. فلماذا اذا الاصرار على الردم بهذه الطريقة وبهذه الكلفة المرتفعة؟ وما هي ابعاد ذلك؟

يرى عدد من المهتمين بأمر المرفأ، ان الابعاد الاقتصادية تعود الى ايجاد مساحات تخزين اضافية للحاويات. ينطلق اصحاب هذا المنطق من رأي استشاري يقول ان المرفأ يستقبل مليون و400 الف حاوية، وان المساحة المتوافرة لن تكون قادرة على استيعاب اعداد اكبر في السنوات المقبلة. بينما تبين الوقائع ان الرقم الفعلي لا يتجاوز المليون حاوية، ولا حاجة بالتالي الى مساحة اكبر. حتى اذا زادت الاعداد،

اعتاد المعنيون الى تسويق مشروع توسيع مرفأ بيروت في ظل توجه الانظار نحو تشكيل الحكومة والتلهي السياسي الحاصل حيال كل الملفات الاقتصادية.

من نافذة المخطط التوجيهي الذي وضعته شركة "خطيب وعلمي" لمصلحة وزارة الاشغال العامة والنقل، الذي يعتبر ان الخيار الافضل لتوسيع مرفأ بيروت هو ردم الحوض الرابع، ما احيا المخاوف على دور المرفأ وعدم بقائه مرفأ عاماً لجميع اللبنانيين بلا استثناء. القصة بدأت تحديداً في كانون الاول عام 2013. اتخذت انذاك اللجنة الموقته لادارة المرفأ واستثماره برئاسة حسن قريطم قراراً بتطوير الرصيف 16، وهو مكان الحوض الخامس سابقاً، اي جنوب نهر بيروت، وفق عقد وقع

عاد المعنيون الى تسويق مشروع توسيع مرفأ بيروت في ظل توجه الانظار نحو تشكيل الحكومة والتلهي السياسي الحاصل حيال كل الملفات الاقتصادية.

في العام 2009. قامت اللجنة بتلزييم مشروع ردم الحوض الرابع بالتراضي الى شركة "حورية" بقيمة 130 مليون دولار، متذرعة بمشروع توسيع المرفأ، ومشيرة الى ان الردم يعتبر مرحلة ثانية من عملية التوسيع. عليه، يمكن تنفيذ المرحلة الثانية من دون اجراء مناقصات تدخل فيها شركات اخرى. علماً ان الحوض الرابع يقع جنوب الحوض الخامس، بالتالي لا يمكن

اقتصاد



ثمة خشية من تحويل مرفأ طرابلس مرفأ اساسيا للبنان.

او على صعيد الشحن العام، والغاء دور مرفأ بيروت مستقبلا. الدلالة على ذلك يقول العارفون، رفع الرسوم المرفئية على الخشب في مرفأ بيروت وخفضها في مرفأ طرابلس، علما ان ادارة المنطقة الحرة في مرفأ طرابلس ادارة خاصة، وهي تحاول اعتماده مركزا اساسيا في المنطقة لاعادة اعمار سوريا. ثمة فئة واحدة في طرابلس تسيطر على المرفأ، بينما يخضع مرفأ بيروت لفئات متعددة. اذا ما حاول البعض الذهاب الى طرابلس للعمل سيواجه باعتراضات، وحتى يمكن ان يتعرض للمشاكل. اضافة الى كل ذلك، بحسب ما يقال، يتم التداول بانه لم يعد يجوز وجود مرفأ داخل المدينة، ويجب ان ينشأ مرفأ آخر خارج اطارها. لكن يبقى الهدف من كل ما يجري تحويل مساحات المرفأ الى عقارات مفرزة نظرا الى اهميتها العقارية فقط، وليس الى موقعها الاقتصادي وما توفره من فرص عمل. ما يؤكد هذا الامر، محاولة تحويل الحوض الاول الى مرفأ سياحي. غير ان قيادة الجيش حالت دون ذلك. بالتالي تم الابقاء على الحوض الثاني لاهراءات القمح. اليوم يجري العمل على انشاء حوض بحري سياحي خاص داخلي في محاذة الحوض الاول خارج السنسول الاساسي، اي داخل ارض منطقة البيال.

اقر مجلس الوزراء تعويضا بقيمة 6 ملايين دولار للمتعهد في مقابل فسخ العقد وسحب معداته التي كان يستعملها. علما ان هذا التعويض لا يستحقه، خصوصا وانه كان قد حصل سلفا على نحو 40 مليون دولار لبدء اشغال الردم. لكن الموضوع يعود اليوم الى الواجهة بحجة المخطط التوجيهي. هذه المرة بكلفة 270 مليون دولار بدلا من 130 مليون. وقد تم تلزيم شركة "خطيب وعلمي" دراسة مستقبل مرفأ بيروت والدور الذي سيلعبه في المستقبل. خلصت الدراسة الى:

- ضرورة توسيع المرفأ عبر ردم الحوض الرابع.
- او توسيعه من جهة نهر بيروت، ما يعني قطع مجرى النهر وتوسيع السنسول الحجري، وهو امر مكلف وتتجاوز كلفته كلفة ردم الحوض الرابع.
- الحل الثالث يجمع الحلين الاول والثاني، اي ردم جزء من الحوض الرابع وتوسيع جزء من السنسول لجهة نهر بيروت.

تلقت المصادر الى ان عملية ردم الحوض الرابع لا تتعلق بالحوض نفسه فحسب، بل تأتي ضمن المخطط التوجيهي لتطوير كل المرفأ. لكن ثمة من يخشى من تحويل مرفأ طرابلس الى مرفأ اساسي للبنان ان على صعيد الحاويات

كل هذه الامور تحصل في ظل وجود الهيئة الادارية لادارة مرفأ بيروت واستثماره، التي تعمل منذ 18 سنة بصفة مؤقتة. وقد فتح ملف الهيئة اليوم بحسب المعلومات انطلقا من المخالفات القانونية التي تشوب وجودها كهيئة مشرفة على مرفق عام، وتتصرف على هواها بعائدات المرفأ. باشر النائب حكمت ديب تحضير ملف قانوني حول وضع هيئة المرفأ، سيتناول فيه "كيف ان الهيئة لا تدخل في اي اطار مؤسسي قانوني وفقا للقوانين والانظمة المرعية الاجراء؟ وكيف انها متفلتة من اي رقابة لوزارة المال او ديوان المحاسبة؟". وتخالف بعملها ايضا بحسب المصادر النيابية المتابعة للملف المادة 88 من الدستور، وتمارس امتيازها لمصلحة ذات منفعة عامة خارج اي اجازة تشريعية، والى زمن غير محدد، ما يخالف نص المادة 89 من الدستور اللبناني. وبما ان رئيس الهيئة حسن قريطم سبق وقدم استقالته الى وزير الاشغال العامة السابق غازي زعيتو، فلماذا لم تجد السلطات المعنية باستقالته مناسبة لحل الهيئة ووضع اطار شرعي وقانوني لادارة المرفأ؟ بعيدا من الواقع القانوني للهيئة ومن عملية الردم، تشدد الجهات المهتمة على ضرورة اجراء مناقصة قانونية لتلزيم اي شركة تريد العمل على توسيع المرفأ وتطويره، بغض النظر عما اذا كان ردم الحوض الرابع ينعكس ايجابا ام سلبا على المرفأ، او حتى اذا كانت هناك دراسة اخرى للتطوير لا تشمل ردم اي حوض. كل تلك المشاريع يجب ان تلزم بمناقصات وليس بالتراضي. وفق ما يقول رئيس مرفأ بيروت حسن قريطم، لا يزال الملف حتى اليوم على طاولة مجلس الوزراء. ويؤكد ان اعمال الردم متوقفة الى حين بت الحكومة الملف.

ختاما ينقسم الملف الى قسمين: اول يتعلق بجدوى المشروع وتأثيره على مرفأ بيروت، وثان يتناول قانونية التلزيم. ضمن العنوانين العريضين، يأتي المؤيدون والمعارضون بشواهدهم. لكن المستقبل وحده كفيل بتوضيح الصورة.

ع.ش.



Mouawad-Edde
General Contracting
Beirut



CityBlu
Waste Management
Beirut

Mouawad Contracting
Oman
معرض للمقاولات ش.م.م.
MOUAWAD CONTRACTING L.L.C

Tabaris - Beirut,
Fouad Chehab Avenue, Borj Al Ghazal Building
TEL. +961 1 202810/219225
MOB. +961 3 258017/258027
FAX. +961 1 219226
EMAIL. me@mouawad-edde.com
www.mouawad-edde.com